



دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ليبيا (دراسة قياسية مقارنة مع الاقتصاد الماليزي للفترة 1993-2021)

أيوب محمد الفارسي

كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.

*البريد الإلكتروني: aiyoub.abdelsalam@uob.edu.ly

الملخص

ناقشت الدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في كل من ليبيا وماليزيا وفقاً للمنهج المقارن خلال الفترة (1993-2021). اعتمدت المنهجية على طريقتي المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS) والمربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) لتقدير نماذج الحالتين، وذلك بسبب حجم العينة المحدود واستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات من نفس الرتبة. أظهرت النتائج أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الحالة الليبية كان ضعيفاً للغاية، في حين كان أثره في الحالة الماليزية كبيراً وملحوظاً. ويُعزى ذلك إلى أن ماليزيا تمتلك بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة بفضل التعديلات المستمرة في حوافز الاستثمار بما يتماشى مع أهداف التنمية، على عكس ليبيا التي اتسمت بجمود بيئتها الاستثمارية وعدم تحديث قانون الاستثمار منذ عام 2010 رغم التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الدولة. كما بينت الدراسة ضعف مؤشرات البيئة الاستثمارية في ليبيا، مثل: مؤشر شفافية المعاملات ومؤشر قوة المساهمين. خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في قانون الاستثمار الليبي وتحديثه بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، إضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية عبر مكافحة الفساد ورفع جودة المؤسسات ذات العلاقة بالاستثمار، بما يعزز عنصر الجذب والأمان للمستثمرين. كما أوصت بالاستفادة من التجربة الماليزية من خلال انتهاج سياسة التعديل المستمر للهياكل والحوافز الاستثمارية بما يتوافق مع حاجيات وأهداف التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA)، طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً.

The Role of Foreign Direct Investment in Economic Growth in Libya (A Comparative Study with the Malaysian Economy)

Aiyoub Mohamed Alfarsi

Department of Economy, Faculty of Economy, University of Benghazi, Libya

Corresponding Author: aiyoub.abdelsalam@uob.edu.ly

Abstract

The study discussed the impact of foreign investment on economic growth in both Libya and Malaysia according to the comparative approach, during the period 1993-2021. The methodology followed in this study was the fully modified least squares (FMOLS) and DOLS methods for both the Libyan and Malaysian case models due to the sample size in both cases and due to the stability of the time series of variables of the same order. The study found a very small impact of foreign direct investment in the Libyan case, while the impact was significant in the Malaysian case. This was due to the fact that the Kingdom of Malaysia enjoys an attractive and stimulating investment environment for foreign investment through frequent amendments to investment incentives in accordance with development requirements. This is in contrast to the Libyan case, which was characterized by a weak and stagnant investment environment, as no



amendments have been made to the investment law since 2010, despite all the developments that the Libyan state has undergone. The study also demonstrated the weakness of investment environment indicators such as the transaction transparency index and the shareholder strength index. The study recommended the need to review and update the Libyan investment law to serve the new phase of the Libyan state. It is also necessary to work to improve the investment environment by working to combat corruption and raise the quality of institutions related to investments, which constitutes an element of attraction and security for investors. The Malaysian experience can be benefited from by adopting a policy of continuously amending the structures and nature Of incentives in light of national development needs and goals.

Keywords: Foreign investment, GDP, economic growth, FMOLS

1. مقدمة

إن الجاذبية القوية التي تتمتع بها الاقتصادات النامية تجاه تدفقات الاستثمار المباشر كمحرك للنمو الاقتصادي تتبع من تأثير هذا النوع من الاستثمار على عملية اللحاق بالدول الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت أن الاستثمار المباشر الأجنبي له تأثيرات مالية وغير مالية متنوعة على الناتج المحلي الإجمالي للدولة المضيفة. وهناك طريقة بديلة لتوثيق الاهتمام الكبير بالاستثمار المباشر الأجنبي، على الأقل من جانب السلطات الوطنية للدول المضيفة، وهي حقيقة مفادها أن الدول النامية متورطة في منافسة عالية المستوى لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار المباشر من خلال تنفيذ تدابير سياسية تخفض الحواجز أمام الدخول، أي من خلال تهيئة مناخ استثماري مشجع ومحاكاة الضرائب في إطار المنافسة الضريبية بين الدول. (Li & Yu, 2020) (Joseph & Fernandez, 2020) (Chauvin, 2020) وعلى الرغم من هذه السياسات، فإن النتائج المتعلقة بالدور الغريب للاستثمار المباشر الأجنبي في الأداء الاقتصادي للدولة المضيفة لا تزال غير حاسمة.

تركز النظريات حول مدى استنواب الاستثمار الأجنبي المباشر على التأثيرات المفيدة التي تنشأ للبلد المضيف. وقد بينت هذه النتائج دور العمالة الماهرة في تحفيز الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار في الجنوب من خلال تأثير بديل استراتيجي. كما تم النظر في مقترحات التبريرات المبكرة البديلة التي تركز على العائدات الذاتية للعمالة المتخصصة في الجنوب. تسمح الاختلافات في التصاريح في المرحلة المبكرة للجنوب بالتفافس في القطاعات كثيفة العمالة وتقييد طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تم اقتراح أبحاث مستقبلية حول هذه التحويلات غير السوقية المحدودة للتصاريح. (Zhao et al.2020) (Bhattacheryay, 2020) (Van et al, 2023).

وتؤكد الصفات السياسية القائمة على نهج الاستثمار الأجنبي المباشر على إزالة العوائق أمام الصادرات وخلق الحوافز لاستبدال الواردات. وبالتالي، يتعين علينا تهيئة بيئة مادية ومؤسسية منتجة تجعل من البلاد مكاناً جذاباً لتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

يُظهر واقع الاستثمار الأجنبي المباشر اختلافاً جوهرياً بين ليبيا وماليزيا خلال العقود الأخيرة. ففي ليبيا، اتسمت التدفقات الاستثمارية بالتقلب الحاد وضعف الاستدامة نتيجة الاضطرابات السياسية والجمود التشريعي، حيث لم يشهد قانون الاستثمار أي تحديث منذ عام 2010 رغم التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. كما أن ضعف البيئة المؤسسية، وغياب الشفافية، وتراجع مؤشرات قوة المساهمين، كلها عوامل حدّت من قدرة ليبيا على جذب الاستثمارات الأجنبية، مما انعكس في أثر محدود جداً للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.

أما في ماليزيا، فقد نجحت الدولة في بناء بيئة استثمارية جاذبة ومستقرة، بفضل التعديلات المستمرة في قوانين وحوافز الاستثمار بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية. وقد انعكس ذلك في تدفقات قوية ومتنامية للاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاعات الخدمات والتصنيع والاتصالات، مع إسهام واضح في تعزيز النمو

الاقتصادي. كما استفادت ماليزيا من موقعها الاستراتيجي، واستقرارها السياسي النسبي، وتبنيها سياسات مرنة تستجيب لمتطلبات التنمية، مما جعلها وجهة مفضلة للمستثمرين الدوليين.

2. مشكلة الدراسة

يُعد الاقتصاد الليبي من بين أكثر اقتصادات العالم اعتمادا على سلعة واحدة، وهي سلعة النفط التي تشكل أكثر من 65% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومن خلال الفرص المتاحة للاستثمار وتنويع الاقتصاد فإن الاستثمار الأجنبي له دور مهم في جذب رؤوس الأموال، وكذلك التقنيات الحديثة التي يحتاجها الاقتصاد، ومن خلال تتبع حجم الاستثمار الأجنبي نلاحظ ضعف الإسهام في التنمية الاقتصادية. ومن خلال البحث على مصادر تمويل خارج إطار القطاع النفطي الذي وبسبب ريعية الدولة أصبح ممولاً لميزانية عامة متضخمة يغلب عليها الإنفاق الاستهلاكي. من هنا تتمحور مشكلة الدراسة في تبيان الأثر الذي يمكن أن يحدثه الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الليبي استناداً لتجربة المملكة الماليزية التي وفرت البيئة الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي وجعله رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في ليبيا؟

3. أهداف الدراسة

- ❖ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا على النمو الاقتصادي.
- ❖ تقييم البيئة الاستثمارية في ليبيا.
- ❖ إبراز التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي.
- ❖ استخلاص الدروس من التجربة الماليزية في خلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

4. أهمية الدراسة:

للاستثمار الأجنبي دور مهم في التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره من تمويل للمشاريع، ونقل التقنيات والخبرات الدولية للرفع من مستوى وكفاءة الخطط التنموية، وفي ليبيا تحديداً في ظل تحديات التمويل واضطرابات المالية العامة، فإن الحاجة ملحة لجذب استثمارات أجنبية من شأنها تخفيف الضغط على المالية العامة، وسعر الصرف والإسهام في تنفيذ برامج التنمية وإعادة الإعمار. وتفيد هذه الدراسة صناع القرار في وزارة الاستثمار والتخطيط والجهات التشريعية في تحسين بيئة الاستثمار والعمل على إجراء تعديلات على قانون الاستثمار وخلق حوافز جاذبة للمستثمرين.

5. منهجية الدراسة:

الدراسة اعتمدت على المنهج المقارن بين الاقتصاد الليبي والاقتصاد الماليزي خلال الفترة (1993-2021). والهدف هو قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في البلدين، مع إبراز الفروق الناتجة عن اختلاف البيئة الاستثمارية والمؤسسية.

الأسلوب القياسي:

تم استخدام طريقتين متقدمتين في القياس الاقتصادي:

المربعات الصغرى المعدلة كلياً (FMOLS – Fully Modified Ordinary Least Squares):

وهي تُستخدم لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي والانحرافات في السلاسل الزمنية، وتُعد مناسبة عند وجود بيانات صغيرة الحجم لكنها مستقرة من نفس الرتبة.

المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS – Dynamic Ordinary Least Squares):

تُستخدم لتقدير العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، مع إدخال متغيرات متأخرة أو متقدمة لتصحيح التحيزات في التقدير.

6. الدراسات السابقة:

لقد حظي استكشاف الاستثمار الأجنبي المباشر وتداعياته على التنوع الاقتصادي باهتمام علمي كبير في السنوات الأخيرة. تهدف مراجعة الأدبيات هذه إلى تلخيص النتائج الرئيسية من الدراسات ذات الصلة، وتوفير نظرة عامة شاملة للعلاقة المتعددة الأوجه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

وأظهر (Bengoa and Sanchez-Robles, 2003) الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، ومن أجل الاستفادة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر طويلة الأجل، فإن رأس المال البشري والحالة الاقتصادية المستقرة والأسواق المحررة مطلوبة في البلدان المضيفة.

أما دراسة الفارسي والشحومي (2006)، فتناولت البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم جوانب دعم الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا هي الجانب التشريعي والتنفيذي، وأكدت الدراسة على الفرص الاستثمارية التي يتمتع الاقتصاد الليبي خصوصاً بالقطاعات القابلة للتصدير الصناعة والزراعة

كما فحص (Borensztein et al., 1998) البيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تسعة وستين دولة نامية من خلال إطار الانحدار ووجدوا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لنقل التكنولوجيا التي تسهم في النمو أكثر من الاستثمار المحلي. وقام Pattama (1999) بتحليل العلاقة طويلة الأمد بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في حالة تايلاند. ووجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير على الاستثمار المحلي في تايلاند. وعلى الرغم من هذا الارتباط الإيجابي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فإن الأدلة التجريبية تكشف أيضًا عن ارتباط سلبي بينهما. ويذهب هذا الرأي إلى منطري التبعية الذين يرون أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي يميل إلى خلق تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل.

(Al Ayub Ahmed, A. & M. Anwarul Islam, K., 2014) يسهمان بشكل كبير في هذه المحادثة من خلال فحص السياق المحدد لبنجلاديش. يحددان مكونات الاستثمار المباشر الأجنبي وعلاقته الطويلة الأجل بالدول المضيفة، مع الاعتراف أيضًا بالآراء المنقسمة حول تأثيره الإجمالي على النمو الاقتصادي. يشير تحليلهما إلى ضرورة تقييم دور الاستثمار المباشر الأجنبي في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأوسع، وخاصة في ضوء المخاوف بشأن السيادة ودوافع الربح.

وبنيت دراسة الشريف (2015)، التي جاءت بعنوان مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، كذلك وجود علاقة عكسية مع سعر الصرف والاستثمار الخاص المحلي وإنتاجية العامل وعدد العمالة بينما كانت طردية مع الإنفاق الحكومي.

ويتعمق (Anyanwu et al., 2015) في السياق النيجيري، ويناقش عوامل الدفع والجذب التي تؤثر على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وتبرز نتائجهم فكرة أن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن أن يخفف القيود المتعلقة بالادخار والاستثمار المحلي، وبالتالي دفع النمو الاقتصادي. ويوضح المؤلفون الفوائد المتعددة الجوانب للاستثمار المباشر الأجنبي، بما في ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل، مع التحذير أيضًا من إمكانية التأثيرات الخارجية التي قد لا تفضل المصالح المحلية دائمًا.

ويقدم (Yabs, J., 2018) فهماً أساسياً للديناميكيات المحيطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا، مع التأكيد على دوافع الشركات المتعددة الجنسيات لتوسيع عملياتها في الخارج. تبرز المقالة أن الحكومات تشارك بنشاط في المنافسة السياسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يُنظر إليه على أنه محرك حاسم لبناء رأس المال المادي، وخلق فرص العمل، وتعزيز المهارات المحلية من خلال نقل التكنولوجيا. ويلاحظ (Yabs, J., 2018) الأدلة المختلطة فيما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان المضيفة، مما يشير إلى أنه في حين يتم الإشادة بالاستثمار الأجنبي المباشر غالبًا باعتباره حجر الزاوية لاستراتيجيات التنمية، فإن فوائده الفعلية قد تختلف بشكل كبير عبر سياقات مختلفة. وهذا يؤكد على ضرورة الفهم الدقيق لدور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنوع الاقتصادي، وخاصة في الدول النامية.

وبناءً على هذا الأساس، يتعمق (Ullah et al., 2019) في الأدبيات النظرية والتجريبية المحيطة بتأثير الاستثمار المباشر الأجنبي على النمو الاقتصادي. ويزعمون أنه في حين يُتوقع عمومًا أن يعزز الاستثمار المباشر الأجنبي النمو، فإن النتائج التجريبية غير متسقة، وخاصة عند مقارنة الدول النامية بالاقتصادات الأكثر تقدمًا. وتقدم دراستهم منظورًا عالميًا، باستخدام مجموعة بيانات كبيرة وتقنيات قياس اقتصادية متطورة لتقييم العلاقة بين الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الاقتصادي بمرور الوقت. ويسعى هذا التحليل الأوسع إلى معالجة الثغرات في الأبحاث السابقة، مع التأكيد على أهمية العوامل السياقية التي تؤثر على فعالية الاستثمار المباشر الأجنبي في تعزيز التنوع الاقتصادي. كما يقدم (Zhou, Y., & Zeng, S 2021) منظورًا معاصرًا لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، ويفحص دوره المزدوج في النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، فضلًا عن التحديات البيئية التي يفرضها. ويوضح تحليلهما مدى تعقيد تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكنه تحفيز النشاط الاقتصادي في نفس الوقت مع إثارة المخاوف بشأن الاستدامة. وهذا يتطلب ضرورة قيام صناعات السياسات بموازنة فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر مع الآثار الخارجية السلبية المحتملة المرتبطة به.

(Nupehewa et al., 2022) يسهمون بشكل أكبر في هذا الخطاب من خلال فحص السببية بين الاستثمار المباشر الأجنبي والنمو الاقتصادي على نطاق عالمي. وتكشف نتائجهم أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يوفر تمويلًا أساسيًا للاستثمار المحلي فحسب، بل له دورًا محوريًا في تعزيز القدرة التصديرية للبلد المضيف وخلق فرص العمل. ويؤكد المؤلفون أنه في حين حددت العديد من الدراسات علاقة سببية إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فإن الأدلة لا تزال مختلطة، حيث أفادت بعض الدراسات بتأثيرات غير مهمة أو حتى سلبية. ويوضح هذا التناقض مدى تعقيد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو، مما يشير إلى أن العلاقة قد تختلف بشكل كبير عبر مناطق وسياقات اقتصادية مختلفة.

ووضحت دراسة التهامي، ليلي، ناصر، داليا (2023)، وهي دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا خلال الفترة (2000-2020)، أهمية الاستقرار السياسي في تحفيز تدفق الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي.

ترسم هذه المقالات مجتمعة صورة شاملة للعلاقة المعقدة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنوع الاقتصادي. وتؤكد على الحاجة إلى تقييم نقدي للظروف التي يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر بموجبها أن يسهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي، وخاصة في البلدان النامية. ومن خلال مراجعة الأدبيات هذه، نهدف إلى استكشاف هذه الموضوعات بشكل أكبر، وتوفير رؤى حول الآليات التي يمكن من خلالها للاستثمار الأجنبي المباشر أن يعزز التنوع الاقتصادي والعوامل التي تتوسط هذه العلاقة.

7. الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الليبي

قد اعتمد تطور ليبيا تقليدياً على عدد من العوامل الإيجابية، مثل وفرة موارد النفط والغاز، وسكان صغار السن نسبياً (6.5 مليون نسمة)، وموقع جغرافي استراتيجي بين أوروبا وأفريقيا ومنطقة الخليج. ومع ذلك، فإن الحرب الأهلية المستمرة، إلى جانب العبء البيروقراطي في البلاد، والقوى العاملة منخفضة المهارة، والمستوى المنخفض للغاية للتنوع الاقتصادي، تشكل تحديات خطيرة. وقدر [\(تقرير الاستثمار العالمي 2023\)](#) الذي نشرته الأونكتاد مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا لعام 2022 بنحو 18.4 مليار دولار أمريكي (حوالي 41.9% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد)، في حين لم تكن هناك بيانات موثوقة بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في التقرير. يعتمد القطاع الصناعي في ليبيا على تكرير النفط والبتروكيماويات والحديد والصلب. ويستهدف الاستثمار الأجنبي بشكل أساسي صناعة النفط وهو عرضة للتغيرات في السوق. ومع تعرض وسط طرابلس لخطر أكبر بالدمار، يبدو أن أجزاء أخرى من البلاد تجتذب الاستثمار. لقد أصبحت مصراتة، التي كانت معروفة دولياً بتعرضها لحصار طويل في عام 2011، مركزاً تجارياً نابضاً بالحياة مرة أخرى. كما تلقت بنغازي استثمارات أجنبية كبيرة لإعادة بناء المدينة بعد الصراع الطويل.

الإطار القانوني الأساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا هو قانون الاستثمار لعام 2010. وقد صدر هذا القانون قبل ثورة 2011 التي أطاحت بنظام القذافي، وألغى العديد من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقدم حوافز مختلفة لتعزيز الاستثمار الخاص. ومع ذلك، لم يتم تقديم أي تشريع مهم بشأن الاستثمار منذ ذلك الحين. ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية والعديد من المصادر المحلية الموثوقة، فإن الفساد متجذر بعمق في ليبيا ومنتشر في جميع مستويات الإدارة العامة. إن غياب الآليات الشفافة والخاضعة للمساءلة لإدارة احتياطات النفط والإيرادات، ومنح العقود الحكومية، وتنفيذ اللوائح الغامضة في كثير من الأحيان لا يزال يوفر فرصاً واسعة للمسؤولين الحكوميين للانخراط في سلوك البحث عن الربح والممارسات الفاسدة. ونتيجة لذلك، تحتل البلاد المرتبة 170 من أصل 180 على [\(مؤشر مدركات الفساد لعام 2023\)](#)، في حين أنها ليست مصنفة على أحدث [\(مؤشر للحرية الاقتصادية، 2023\)](#).

وتبين بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأعوام 2020 حتى 2022 ضعفاً شديداً إذ لم يتعدى حجم الاستثمارات الجديدة خلال هذه الفترة الخمسة مشاريع بقيمة تعادل 6.3 مليار دولار فقط.

جدول 1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا 2021-2020-2022

الاستثمار الأجنبي المباشر	2020	2021	2022
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	18.462	18.462	18.462
عدد الاستثمارات في المشاريع الجديدة	1	2	5
قيمة الاستثمارات في المشروعات الجديدة (مليون دولار)	0	12	6.362

المصدر: الأونكتاد بيانات 2023

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى البيئة الاستثمارية في ليبيا التي تتميز بالضعف مقارنة مع الدول الأخرى، فعلى سبيل المثال بلغ مؤشر شفافية المعاملات في ليبيا 4 نقاط مقارنة بـ 6.4 في منطقة الشرق الأوسط و 7 نقاط في الولايات المتحدة على سبيل المثال.

أما مؤشر مسؤولية المدير فتعاني ليبيا من تدن كبير جدا في هذا المؤشر، إذ بلغ المؤشر 1 فقط مقارنة بـ 4.8 في منطقة الشرق الأوسط و 5 في ألمانيا و 9 في الولايات المتحدة. أما نشر قوة المساهمين فبينت المؤشرات أن ليبيا لا تختلف كثيرا عن منطقة الشرق الأوسط ولكنها تبتعد كثيرا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول 2. مؤشرات بيئة الاستثمار في ليبيا مقارنة مع بعض الدول

مقارنة بين الدول لحماية المستثمرين	ليبيا	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الولايات المتحدة	ألمانيا
مؤشر شفافية المعاملات	4.0	6.4	7.0	5.0
مؤشر مسؤولية المدير	1.0	4.8	9.0	5.0
مؤشر قوة المساهمين	4.0	4.7	9.0	5.0

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2023.

مما سبق يتضح بأن هناك ضعفا في البيئة الاستثمارية الليبية، وهذا ما يفسر انحسار حجم الاستثمارات الأجنبية في السنوات الأخيرة، وهذا بالتأكيد إلى جانب البيئة السياسية والأمنية والتشريعية.

8. التجربة الماليزية في الاستثمار الأجنبي المباشر

قد كان الاستثمار الأجنبي المباشر يُنظر إليه باعتباره المحرك الرئيسي وراء الأداء القوي للنمو الذي شهده الاقتصاد الماليزي. وقد أدت الإصلاحات السياسية، بما في ذلك إدخال قانون حوافز الاستثمار لعام 1968، وإنشاء مناطق التجارة الحرة في أوائل السبعينيات، وتوفير حوافز التصدير جنبا إلى جنب مع تسريع السياسة المفتوحة في الثمانينيات، إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في أواخر الثمانينيات. وبصرف النظر عن هذه العوامل السياسية، فمن المعتقد عمومًا أن الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة، والنمو الاقتصادي المستدام، ووجود نظام مالي يعمل بشكل جيد، جعلت من ماليزيا فرصة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك، كان هناك انخفاض مستمر في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ أوائل التسعينيات.

تُعد ماليزيا مثالا واضحا لأمة استخدمت الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لدعم تحولها إلى اقتصاد عالمي نابض بالحياة وتنافسي. والاستثمار الأجنبي المباشر أمر بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم.

وقد نجحت ماليزيا، وهي دولة تقع في جنوب شرق آسيا، في ترسيخ مكانتها بعناية كموقع مرغوب فيه للمستثمرين الأجانب من خلال استخدام ثروتها من الموارد والبنية الأساسية المتقدمة والقوانين المؤيدة للأعمال التجارية.

10. خصائص التجربة الماليزية في جذب الاستثمار الأجنبي

تاريخياً، رحبت الحكومة الماليزية بالاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تنميتها الاقتصادية. وعلى مدار العقد الماضي، أدى التحرير الجزئي للاقتصاد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية جديدة وتغذية استراتيجية النمو الموجهة نحو التصدير في ماليزيا. بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في ماليزيا 13.2 مليار دولار في عام 2022، بزيادة قدرها 4.6 في المائة عن عام 2021.

في أبريل 2021، أطلقت حكومة ماليزيا تطلعات الاستثمار الوطني، وهو إطار عمل يهدف إلى تحفيز الاستثمار وإصلاح السياسات القائمة. وتغطي تطلعات الاستثمار الوطني الأولوية للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعزز البحث والتطوير والقدرات الإنتاجية المحلية، ويولد وظائف عالية الدخل وكثيفة المعرفة، ودمج ماليزيا مع سلاسل التوريد العالمية، ويطور مجموعات اقتصادية جديدة وقائمة، ويعزز شمول القوى العاملة. كما تركز تطلعات الاستثمار الوطني على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يحفز تبني ماليزيا للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ويساعدها على تحقيق أهداف المناخ والحد من الانبعاثات.

هناك بعض القوانين والممارسات التي تميز بين كيفية معاملة المستثمرين الأجانب والمحليين في ماليزيا. واعتماداً على القطاع، يُطلب أحياناً من الاستثمارات الأجنبية تلبية متطلبات المشاركة المحلية من حيث ملكية الأسهم أو التمثيل في مجلس الإدارة. ويتخذ القيد المفروض على ملكية الأسهم الأجنبية في أغلب الأحيان شكل الحد الأدنى الإلزامي أو حصص الأغلبية في الأسهم التي يجب أن يمتلكها إما الماليزيون المحليون أو الكيانات البوميوترا (أي الملايوية العرقية). وفيما يتعلق بالتمثيل في مجلس الإدارة، يمكن أن يشمل هذا شرط تعيين فرد ماليزي محلي أو بوميوترا في مجلس الإدارة.

اقترحت ميزانية ماليزيا لعام 2022 إنشاء صندوق استثمار استراتيجي خاص بقيمة 450 مليون دولار لجذب الاستثمارات الأجنبية الاستراتيجية من الشركات المتعددة الجنسيات التي تتوافق مع أهداف وكالة الاستثمار الوطنية، بما في ذلك تطوير سلاسل قيمة الصناعة، ونمو الوظائف القائمة على المعرفة، وخلق فرص التنمية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية.

يوجد في ماليزيا العديد من وكالات الترويج للاستثمار على المستوى الوطني والإقليمي والبلدي، بما في ذلك هيئة تنمية الاستثمار الماليزية (MIDA) و InvestKL التابعة لوزارة التجارة والصناعة الدولية (MITI). تساعد هذه الوكالات في استشارات استراتيجية الأعمال، والتعريف بالمنطقة، وبرامج إدارة المواهب، والتواصل، وغيرها من خدمات ما بعد الاستثمار.

1- الحدود المفروضة على السيطرة الأجنبية والحق في الملكية الخاصة والتأسيس

وتشجع الحكومة الماليزية بنشاط المشاريع المشتركة بين المستثمرين الأجانب والشركاء المحليين كاستراتيجية للتنمية. ويمكن للكيانات الخاصة الأجنبية والمحلية إنشاء وتملك مشاريع تجارية والانخراط في جميع أشكال النشاط المريح، مع بعض الاستثناءات. ورغم أن ماليزيا اتخذت خطوات لتحرير السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، لا تزال هناك متطلبات للمشاركة المحلية في الأسهم داخل قطاعات محددة. ففي عام 2009، ألغت ماليزيا إرشادات لجنة

الاستثمار الأجنبي التي حدثت من المعاملات الخاصة بالاستحواذ على المصالح والاندماج والاستحواذ على الشركات المحلية من قبل أطراف أجنبية. ومع ذلك، فإن قطاعات الأعمال معينة ملزمة بالحد من المشاركة الأجنبية في الأسهم عند السعي للحصول على موافقات محددة أو تراخيص تشغيل أو تصاريح أو تسجيلات. وبسبب السياسات الاقتصادية المتبقية، يتجلى هذا القيد في أغلب الأحيان في شكل تقسيم الأسهم بنسبة 30-70 بين المستثمرين الأجانب (بحد أقصى 70 في المائة) والكيانات اليومية (بحد أدنى 30 في المائة).

2- التأمين

لا يجوز أن تتجاوز الملكية الأجنبية في شركات التأمين 70%. ويدرس بنك نيجارا المركزي، الهيئة التنظيمية للتأمين، فرض حدود أعلى للأسهم الأجنبية على أساس كل حالة على حدة.

3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في عام 2012، سمحت ماليزيا بمشاركة الأجانب في أسهمها بنسبة تصل إلى 100% بين مقدمي خدمات التطبيقات، ومقدمي خدمات الشبكات، ومقدمي مرافق الشبكات. والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو شركة الاتصالات الوطنية تيليكوم ماليزيا، التي لا يسمح بملكية الأجانب لأكثر من 30% من أسهمها، أو خمسة في المائة للمستثمرين الأفراد.

4- التصنيع

تسمح ماليزيا بمشاركة أجنبية تصل إلى 100% في الاستثمارات التصنيعية الجديدة من قبل الشركات المصنعة المرخصة. ومع ذلك، قد تواجه الشركات الأجنبية صعوبات في الحصول على ترخيص التصنيع وغالبًا ما تلجأ إلى تأسيس شركة فرعية محلية لهذا الغرض.

5- النفط والغاز

وبموجب قانون تطوير البترول لعام 1974، تخضع صناعة النفط والغاز في المنبع لسيطرة شركة بترول يوم ناسيونال بيرهاد (بتروناس)، وهي شركة مملوكة بالكامل للدولة والكيان الوحيد الذي يحمل حق الملكية القانونية لرواسب النفط والغاز الخام الماليزية. وتميل المشاركة الأجنبية إلى اتخاذ شكل عقود تقاسم الإنتاج. وتتطلب بروناس بانتظام من شركائها في عقود تقاسم الإنتاج العمل مع شركات ماليزية لتقديم العطاءات. ويُسمح للشركات غير الماليزية بالمشاركة في خدمات النفط بالشراكة مع شركات محلية ولكنها تقتصر على حصة 49% من الأسهم إذا كان الطرف الأجنبي هو المسهم الرئيسي. وتحدد بروناس شروط مشاريع المنبع بمشاركة أجنبية على أساس كل حالة على حدة.

14. قياس أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي في كل من ليبيا وماليزيا

هناك عدة طرق لتقدير البيانات، مثل: المربعات الصغرى العادية المجمعة، ونموذج النموذج المتغير المستقل (FEM)، ونموذج التأثير العشوائي (REM)، وطريقة اللحظات المعممة (GMM). لا تأخذ جميع آليات التقدير المدرجة، باستثناء النموذج المتغير المستقل، في الاعتبار مشكلة التجانس الجنسي الناجمة عن المتغير المحذوف، وخطأ القياس، والتزامن (Uctum & Doytch, 2011, Paweenawat, 2019). وعلى الرغم من تعقيد التقدير، فإن مقدر نموذج المصفوفة العامة المتغيرة يسمح لنا باستغلال ديناميكيات السلاسل الزمنية وخصائص البلدان المجمعة للبيانات أثناء التصحيح من أجل تحديد العوامل الذاتية، وعدم تجانس التباين، وقضايا الارتباط التسلسلي (Roodman, 2009) وهناك نوعان من تقدير نموذج المصفوفة العامة المتغيرة، نموذج المصفوفة العامة المتغيرة

للفرق (D-GMM) ونموذج المصفوفة العامة للنظام (S-GMM). وعلى النقيض من نموذج المصفوفة العامة المتغيرة للفرق (D-GMM)، يقدم نموذج المصفوفة العامة المتغيرة للفرق (S-GMM) تعويضاً أقوى عن عدم تجانس البلدان غير الملحوظ، والمتغيرات المتحيزة، وخطأ القياس، والعوامل الذاتية المحتملة (Bover, 1995; Bond & Blundell, 1998). ولا يكون نموذج المصفوفة العامة المتغيرة للفرق (D-GMM) فعالاً إذا كان حجم العينة صغيراً (Beck & Levine, Loayza, 2000).

بناء على ما سبق فإن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي طريقتي المربعات الصغرى المعدلة كلياً - FMOLS و DOLS لكل من نموذجي الحالة الليبية والماليزية بسبب حجم العينة في الحالتين وكذلك نظراً لاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات من نفس الرتبة.

15. تقدير نموذج الحالة الليبية

سيتم تقدير نموذج الحالة الليبية للفترة 1993-2021 بناء على المعادلة التالية:

$$LGDP = F(FDI2, GFCF, EXP, GEX, EX)$$

حيث: LGDP الناتج المحلي الإجمالي، FDI2 الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، (GFCF تكوين رأس المال الثابت، EXP إجمالي الصادرات الليبية، GEX الإنفاق الحكومي، EX سعر الصرف الرسمي، وهي متغيرات ضابطة)

- بالنظر للجدول (3) لنتائج طريقتي المربعات الصغرى المعدلة والمعدلة كلياً FMOLS-DOLS نستنتج ما يلي:
- في كلا الطريقتين نلاحظ ضعف إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، إذ لم تتعدى قيمة المرونة في كلا الحالتين 4%، مع عدم معنويته وفقاً لطريقة FMOLS وهي نسبة ضئيلة جداً.
 - ضعف الإسهام لتكوين رأس المال الثابت في النمو الاقتصادي في ليبيا بواقع مرونة بلغت 3%، ونفس الأمر ينطبق على سياسة سعر الصرف التي بلغت مرونتها 14% و 8% على التوالي.
 - أما الإنفاق الحكومي ورغم المنحى التصاعدي لهذا الإنفاق إلا أن إسهاماته ليست كبيرة في النمو، وذلك من خلال مرونة بلغت 31% تقريباً، وذلك بسبب هيمنة الإنفاق الاستهلاكي على إجمالي الإنفاق.
 - أما متغير إجمالي الصادرات فيوضح الخلل الهيكلي في الاقتصاد الليبي المعتمد شبه كلياً على الصادرات النفطية، حيث جاء هذا المتغير بمرونة مرتفعة جداً بلغ 3,2 و 4,4 وفقاً للطريقتين.
 - وبلغ معامل التحديد 84%-80% وهي تمثل نسبة تفسيرية جيدة.

جدول 3: نتائج اختباري FMOLS-DOLS للحالة الليبية

Dependent Variable: LGDP					
Sample (adjusted): 1993 2021					
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)			Method: Dynamic Least Squares (DOLS)		
Prob.	Coefficient		Prob.	Coefficient	Variable
0.1191	0.035161		0.0310	0.047044	FDI2
0.0057	0.033780		0.0247	0.030964	GFCF
0.0000	4.460939		0.0000	2.347742	EXP
0.0053	0.319021		0.0053	0.319021	GEX
0.0585	0.082485		0.0515	0.145965	EX
0.0000	10.08106		0.0000	10.17050	C

0.806586	R-squared	0.846561	R-squared
----------	-----------	----------	-----------

مخرجات برنامج Eviews12

16. تقدير نموذج الحالة المالية

سنعتمد في تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ماليزيا على النموذج التالي:

$$GDP=F(FD2,GFCF,EXP,GEX)$$

حيث: LGDP الناتج المحلي الإجمالي، FDI الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، GFCF تكوين رأس المال الثابت، EXP إجمالي الصادرات المالية، GEX الإنفاق الحكومي.

- في كلا الطريقتين نلاحظ ضعف الإسهام الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا، إذ بلغت المرونة 2,7 و 4,7 في الحالتين، وذا يوضح الاعتماد الكبير للملكة المالية على الاستثمارات الأجنبية، وكذلك فإن هذا يعكس البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمارات.
- ضعف إسهام التكوين الثابت لرأس المال في النمو الاقتصادي في ماليزيا، وفي المقابل فإن الإنفاق الحكومي يمثل إسهاما كبيرا في الناتج المحلي الماليزي بسبب توجيه هذه الاستثمارات للأنشطة الإنتاجية والتعليم بشكل أساسي.
- أما متغير إجمالي الصادرات وكون ماليزيا تتمتع بهيكل تصديري متنوع جدا معتمد على الصناعات الوسيطة والنهائية فقد جاءت مرونته مرتفعة جدا في الحالتين.
- وبلغ معامل التحديد 89%-97% وهي تمثل نسبة تفسيرية ممتازة.

جدول 4: نتائج اختباري FMOLS -DOLS للحالة المالية

Dependent Variable: GDP					
Sample (adjusted): 1971 2023					
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)			Method: Dynamic Least Squares (DOLS)		
Prob.	Coefficient		Prob.	Coefficient	Variable
0.0000	1.310668		0.0000	2.539446	GEX
0.0465	1.94E-11		0.0000	0.295778	GFCF
0.0263	2.116543		0.0029	3.535576	EXP
0.0071	4.778254		0.0000	2.539446	FDI
0.3529	4.27E+11		0.6453	-2.55E+11	C
0.974515	R-squared		0.898341	R-squared	

مخرجات برنامج Eviews12

17. النتائج والتوصيات

ناقشت الورقة أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في كل من ليبيا وماليزيا وفقا للمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة لأهم النتائج التالية:

- ❖ أظهرت التقديرات باستخدام طريقتي FMOLS وDOLS أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1993-2021) كان ضعيفا جدا وغير معنوي إحصائيا.
- ❖ في المقابل، بينت النتائج أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا كان كبيرا وذو دلالة إحصائية، مما يعكس دور البيئة الاستثمارية الجاذبة هناك.

❖ أوضحت البيانات أن ليبيا تعاني من ضعف مؤشرات البيئة الاستثمارية، مثل: مؤشر شفافية المعاملات (4 نقاط) ومؤشر مسؤولية المدير (1 نقطة) مقارنة بمستويات أعلى في دول أخرى، وهو ما يفسر محدودية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ في ماليزيا أسهمت التعديلات المستمرة في قوانين وحوافز الاستثمار في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في قطاعات الخدمات والتصنيع، مما انعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.

يمكن تفسير ضعف أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا بغياب الإصلاحات المؤسسية منذ عام 2010، إضافة إلى البيئة السياسية غير المستقرة، والاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر رئيسي للنتائج المحلي الإجمالي. هذه العوامل حدت من قدرة الاستثمار الأجنبي على أن يكون محركاً فعالاً للنمو.

تتفق هذه النتائج مع الأدبيات السابقة التي أكدت أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحقق أثراً إيجابياً إلا في ظل وجود بيئة مؤسسية قوية ورأس مال بشري مؤهل (Borensztein et al., 1998) ؛ Bengoa & Sanchez-Robles, (2003).

في المقابل، التجربة الماليزية توضح أن وجود سياسات مرنة وتعديلات مستمرة في الحوافز الاستثمارية، إلى جانب الاستقرار السياسي النسبي، أسهم في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً رئيسياً في دفع النمو الاقتصادي. وهذه المقارنة تؤكد أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس عاملاً مستقلاً في تحقيق النمو، بل يعتمد على البيئة المؤسسية والقانونية للدولة المضيفة.

من هنا، يمكن القول إن ليبيا بحاجة إلى إصلاح قانون الاستثمار، ومكافحة الفساد، وتحسين جودة المؤسسات، مع الاستفادة من التجربة الماليزية في انتهاج سياسة التعديل المستمر للحوافز الاستثمارية بما يتماشى مع أهداف التنمية الوطنية.

التوصيات

وتوصي هذه الدراسة بما يلي:

1. تحديث قانون الاستثمار الليبي:

بما أن ضعف الأثر في ليبيا ارتبط بجمود القانون منذ 2010، فإن التوصية هي إعادة صياغة القانون بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية الحالية، مع إدخال حوافز ضريبية وجمركية جديدة لجذب المستثمرين.

2. تحسين مؤشرات البيئة الاستثمارية :

نظراً لانخفاض مؤشر مسؤولية المدير وشفافية المعاملات في ليبيا مقارنة بماليزيا، يجب تعزيز الشفافية في العقود الحكومية، وتفعيل آليات المساءلة، ورفع مستوى حماية المساهمين، بما يرفع هذه المؤشرات إلى مستويات إقليمية مقبولة.

3. تنويع القطاعات المستهدفة :

بما أن الاستثمار الأجنبي في ليبيا يتركز في النفط فقط، بينما ماليزيا جذبت استثمارات في الخدمات والتصنيع، فإن التوصية هي فتح قطاعات جديدة، مثل: الزراعة، السياحة، والطاقة المتجددة للاستثمار الأجنبي؛ لتقليل الاعتماد على النفط.

4. اعتماد سياسة التعديل المستمر للحوافز:

بما أن نجاح ماليزيا ارتبط بالتعديلات المستمرة في الحوافز، فإن التوصية هي إنشاء لجنة وطنية لمراجعة الحوافز الاستثمارية بشكل دوري (كل سنتين مثلاً)، لضمان توافقها مع أهداف التنمية الوطنية.

المراجع

التهامي، ليلي، ناصر، داليا (2023) دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ليبيا (2020–2022) المجلة الأكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والإنسانية المجلد (4) العدد (1). الشريف، علي سعيد، (2015)، مؤشرات الاقتصاد الكلي ومؤشرات الدولية وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا: مجلة العلوم والدراسات الإنسانية العدد التاسع، ليبيا. الفارسي، عيسى محمد؛ الشحومي، سليمان سالم، (2006)، البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي، المؤتمر الوطني حول الاستثمار الاجنبي في ليبيا، طرابلس.

Ahmed, A. A., & Islam, M. A. (2014). Foreign direct investment (FDI) in Bangladesh: Prospects and challenges and its impact on economy. *Asian Business Consortium*, 4(1), 24–36.

Alfaro, L., & Chauvin, J. (2020). Foreign direct investment, finance, and economic development. *Harvard Business School Faculty & Research*. Retrieved from <https://hbs.edu>

Anyanwu, S., Aiyedogbon, J. O., & Ohwofasa, B. O. (2015). Foreign direct investment in real sector and economic growth in Nigeria, 1986–2011: A parsimonious error correction model. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(5), 124–133.

ARC Group. (2022, October 7). FDI in Malaysia recovered remarkably from years of contraction. Retrieved from <https://arc-group.com/fdi-malaysia>

Bhattacharyay, S. (2020). Multinational enterprises' motivational factors in capitalizing emerging market opportunities and preparedness of India. *Journal of Financial Economic Policy*. Retrieved from <https://researchgate.net>

Borensztein, E., De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1998). How does foreign direct investment affect economic growth? *Journal of International Economics*, 45(1), 115–135.

Transparency International. (2023). Corruption perceptions index 2023: Libya. Retrieved from <https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/lby>

Roodman, D. (2009). How to do xtabond2: An introduction to difference and system GMM in Stata. *The Stata Journal*, 9(1), 86–136. (doi.org in Bing)

Heritage Foundation. (2023). Economic freedom country profile: Libya. Retrieved from (heritage.org in Bing)

Fernandez, M., & Joseph, R. (2020). Foreign direct investment in Indonesia: An analysis from investors' perspective. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 10(5), 102–112. Retrieved from (skylineuniversity.ac.ae in Bing)

Gam, T. T. H., Oanh, D. L. K., & Dang, N. M. B. (2023). The impact of foreign direct investment on income inequality in developing countries: The Bayesian approach. *Jurnal Ekonomi & Studi Pembangunan*, 24(1). (doi.org in Bing)

Hailu, Z. A. (2010). Impact of foreign direct investment on trade of African countries. *International Journal of Economics and Finance*, 2(3), 122–133.

Olagbaju, I. O., & Akinlo, A. E. (2018). FDI and economic growth relationship in Sub-Saharan Africa: Is the domestic financial system a significant intermediator? *Archives of Business Research*, 6, 90–112.

U.S. Department of State. (2024). Investment climate statements: Malaysia. Retrieved from <https://www.state.gov/reports/2024-investment-climate-statements/malaysia/>

Arellano, M., & Bover, O. (1995). Another look at the instrumental variable estimation of error component models. *Journal of Econometrics*, 68(1), 29–51.

Markusen, J. R., & Maskus, K. E. (2002). A unified approach to intra-industry trade and foreign direct investment. In *Frontiers of Research in Intra-Industry Trade* (pp. 199–219). Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/9780230285989_11

Doytch, N., & Uctum, M. (2011). Does the worldwide shift of FDI from manufacturing to services accelerate economic growth? A GMM estimation study. *Journal of International Money and Finance*, 30(3), 410–427.

Nupehewa, S., Liyanage, S., Polkotuwa, D., Thiyagarajah, M., Jayathilaka, R., & Lokeshwara, A. (2022). More than just investment: Causality analysis between foreign direct investment and economic growth. Retrieved from (ncbi.nlm.nih.gov in Bing)

Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. *Journal of Econometrics*, 87(1), 115–143.

Levine, R., Loayza, N., & Beck, T. (2000). Financial intermediation and growth: Causality and causes. *Journal of Monetary Economics*, 46(1), 31–77.

Rashid, R. M., Ma'in, M., Isa, S. S. M., Nasir, N. N. E., & Mohamad, N. H. S. S. (2023). Factors influencing export: Evidence from Malaysia. *Journal of Islamic Studies*, 8(53), 25–32.

Paweenawat, S. W. (2019). Foreign direct investment and wage spillover in Thailand: Evidence from firm-level panel data. *International Journal of Social Economics*, 46(11), 1198–1212.

Teanravisitsagool, P. (1998). Trade-off between foreign and domestic investment: Theoretical analysis and empirical investigation for the case of Thailand (Doctoral dissertation). Carleton University, Department of Economics.

Ullah, S., Usman, A., & Imran, M. (2019). The past, present, and future of FDI: Towards a better global economics. *Journal of Quantitative Methods*, 3(2), 28–44.

Van der Straaten, K., Narula, R., & Giuliani, E. (2023). The multinational enterprise, development, and the inequality of opportunities: A research agenda. *Journal of International Business Studies*, 54(9), 1623–1640.

UNCTAD. (2024). World investment report 2024. Retrieved from https://unctad.org/system/files/official-document/wir2023_en.pdf

Yabs, J. (2018). Foreign direct investment and balance of payments in Kenya. *European Journal of Business and Management*, 10(30), 29–32.

Yu, X., & Li, Y. (2020). Effect of environmental regulation policy tools on the quality of foreign direct investment: An empirical study of China. *Journal of Cleaner Production*, 270, 122–135.

Zeng, S., & Zhou, Y. (2021). Foreign direct investment's impact on China's economic growth, technological innovation, and pollution. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 18(6), 2839. (doi.org in Bing)

Zhao, S. X., Wong, D. W., & Jiang, Y. P. (2020). Ever-transient FDI and development in the context of China, Southeast and South Asia. *Growth and Change*, 51(1), 338–361